

تحرك عاجل

إسرائيل: هدم وشيك لقرية بدوية

يواجه نحو 250 فلسطينياً، ثلثهم من الأطفال، من أهالي قرية العراقيب البدوية في النقب، بجنوب إسرائيل، الإجلاء القسري من أراضيهم، وهدم ممتلكاتهم للمرة السابعة منذ يوليو/تموز. ومع أن الأهالي المقيمين في المنطقة منذ زمن طويل من مواطني إسرائيل، إلا أن الحكومة الإسرائيلية لا تعترف بحقهم في الأرض.

فمنذ يوليو/تموز، ظلت السلطات الإسرائيلية تدمر قرية العراقيب مرة كل شهر، على الأقل، ويتوقع أهالي القرية عملية هدم جديدة في الأسبوع المقبل. ففي وقت سابق من الأسبوع الحالي، قامت السلطات الإسرائيلية بهدم مسجد في بلدة راحات القريبة ورفض المجلس المحلي الإسرائيلي في الجوار مواصلة بيع الماء إلى الأهالي في العراقيب. وواجهت السلطات الإسرائيلية إصرار أهالي القرية ومؤيديهم على إعادة بناء البيوت بمزيد من التدمير في كل مرة، وتعرض القرية كلها للتهديد بالهدم. ويقطن الأهالي حالياً في عتشن وخيام مؤقتة داخل القرية.

وفي 27 يوليو/تموز، دمر موظفون تابعون "للدائرة أراضي إسرائيل" يرافقهم أكثر من 1,000 رجل شرطة ما لا يقل عن 46 منزلاً ومبان أخرى في العراقيب، بما في ذلك حظائر للحيوانات وخزانات للمياه. وقامت الجرافات بتمشيط القرية بكاملها، بينما اقتلعت آلاف أشجار الزيتون وغيرها من الأشجار، ما نجم عنه تدمير مصدر عيش أهالي القرية. وصادرت الشرطة ممتلكات شملت مولدات كهرباء وثلاجات ومركبات.

وفي 4 و10 أغسطس/آب، قامت الجرافات بهدم الملاجئ المؤقتة التي أقامها الأهالي وتسويتها بالأرض تساعدهم في ذلك قوة كبيرة من الشرطة، التي كان أفرادها بكامل لباسهم وتجهيزاتهم لمكافحة الشغب وترافقهم تجهيزات ضخ المياه المضغوطة. وجرت مصادرة مواد البناء وخزانات المياه؛ بينما قبض على سبعة من أهالي القرية وأخلي سبيلهم لاحقاً عقب اشتراط عدم دخول أربعة منهم العراقيب. ولاحقاً في 17 أغسطس/آب، أوصت السلطات بعمليات هدم عند الفجر في رمضان والأهالي صائمون. وفي فجر 12 سبتمبر/أيلول، وصل العشرات من رجال الشرطة مجدداً إلى العراقيب مع الجرافات وتم تدمير الخيام وغيرها من الملاجئ التي أنشئت حديثاً. وجاءت سادسة موجات الهدم وآخرها هذه في 13 أكتوبر/تشرين الأول عندما أزيلت القرية بكاملها عن وجه الأرض، وقبضت الشرطة على مدير "منتدى التعايش في النقب"، وهو منظمة تدعم القرويين، ومنع من دخول العراقيب مدة 10 أيام.

يرجى الكتابة فوراً بالعبرية أو بالإنجليزية أو بلغتكم الأصلية:

- لحث السلطات الإسرائيلية على عدم هدم العراقيب مرة أخرى، وعلى السماح لأهلها بإعادة بناء بيوتهم؛
- لحث السلطات الإسرائيلية على أن توقف فوراً سياسية هدم البيوت في العراقيب وغيرها من القرى "غير المعترف بها" في إسرائيل، وعلى اتخاذ تدابير للاعتراف رسمياً بالعراقيب وغيرها من القرى "غير المعترف بها" لضمان أمن حياة الملكية لأهاليها وإفساح المجال أمام أعمال التطوير في هذه القرى دونما تهديد لبيوت الأهالي ومصادر عيشهم؛

- لحث السلطات الإسرائيلية على اتخاذ تدابير تستجيب لتوصيات "لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة" في يوليو/تموز 2010 بضمن حصول الأهالي على مبان للرعاية الصحية والتعليم وعلى خدمات الماء والكهرباء في هذه القرى.

يرجى أن تبعدوا بمناشداتكم قبل 24 ديسمبر/كانون الأول 2010 إلى:

المدير العام لمديرية أراضي إسرائيل

يارون بيبي

مديرية أراضي إسرائيل

6 شارع شاماي

ص. ب. 2600

القدس، 94631، إسرائيل

فاكس: +972 2 620 8427

بريد إلكتروني: natalil@mmi.gov.il

طريقة المخاطبة: السيد المدير العام لدائرة أراضي إسرائيل

نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية

إياهو بيشاي

2 شارع كبلان

ص. ب. 6158

القدس 91061، إسرائيل

فاكس: + 972 2 666 2909

بريد إلكتروني: sar@moin.gov.il

طريقة المخاطبة: السيد الوزير

رئيس الوزراء

بنيامين نتانياهو

مكتب رئيس الوزراء

3 شارع كبلان

كريات بن غوريون،

هاكيريا

ص. ب. 187، القدس

إسرائيل

فاكس: + 972 2 566 4838

بريد إلكتروني: pm_eng@pmo.gov.il

طريقة المخاطبة: السيد رئيس الوزراء

وابعثوا بنسخ أيضاً إلى الممثلين الدبلوماسيين لإسرائيل المعتمدين لدى بلدانكم. ويرجى التشاور مع مكتب فرعكم، إذا كنتم تعتزمون إرسال المناشدات بعد التاريخ المذكور أعلاه.

تحرك عاجل

إسرائيل: هدم وشيك لقرية بدوية

معلومات إضافية

تأتي أعمال الهدم هذه في سياق تدابير مستمرة للحكومة الإسرائيلية ضد أهالي قرى "غير معترف بها" مثل العراقيب. حيث لا تعترف السلطات الإسرائيلية اعترافاً رسمياً بعشرات القرى البدوية في جنوب إسرائيل وأجزاء أخرى من الدولة، رغم أن عشرات الآلاف من أهاليها هم مواطنون إسرائيليون. ويفتقر هؤلاء إلى الخدمات الأساسية ويعيشون تحت التهديد المستمر بتدمير منازلهم وإجلائهم من أراضيهم. وقد شهد العام الحالي زيادة ملحوظة في أعمال هدم بيوت البدو في منطقة النقب، جنوبي إسرائيل. وتصنف "دائرة أراضي إسرائيل" العراقيب وغيرها من القرى "غير المعترف بها" بأنها أملاك دولة وتدعي أن مواطني إسرائيل من البدو "غزوا" هذه المناطق. ومع ذلك، فإن مطالب البدو في ملكية هذه الأراضي والعيش فيها مثبتة تاريخياً بصورة جيدة، ويدعم القانون الدولي لحقوق الإنسان وجهة النظر القائلة إنهم ينبغي أن يعيشوا أحراراً من التهديد بدم منازلهم وبالإجلاء القسري.

وفي ملاحظاتها الختامية في يوليو/تموز 2010، أكدت "لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة" على بواعث قلقها بشأن "مزاعم الإجلاء القسري للسكان البدو استناداً إلى قانون الأراضي العامة (طرد الغزاة) لسنة 1981 وفق تعديلات 2005"، وبشأن ما وصفته "بعدم إعطاء الاعتبار الكافي" للاحتياجات التقليدية الأخرى للسكان البدو في النقب والصعوبات التي يواجهها البدو في الحصول على "مبان صحية وتعليم وماء وكهرباء" نتيجة للسياسات الإسرائيلية. ودعت لجنة حقوق الإنسان السلطات الإسرائيلية إلى "احترام حق السكان البدو في أراضي أجدادهم وفي سبل عيشهم التقليدية المعتمدة على الزراعة" وإلى "كفالة حصول السكان البدو على المباني الصحية والتعليم والماء والكهرباء، بغض النظر عن أماكن وجودهم" في إسرائيل. وأعربت "لجنة الأمم المتحدة المعنية بالقضاء على التمييز العنصري" عن بواعث قلقها أيضاً بشأن قيام إسرائيل بإعادة توطين البدو المقيمين في قرى وبلدات "غير معترف بها" ودعت إلى الاعتراف بقرانهم بصورة رسمية، كما دعت إسرائيل إلى "تعزيز جهودها للتشاور" مع أهالي هذه القرى والسعي إلى الحصول على موافقتهم ورضاهم سلفاً قبل القيام بأية عملية لإعادة توطينهم.

بيد أنه وعلى الرغم من وجود خطة حكومية لتنظيم وضع بعض القرى "غير المعترف بها"، فقد أوردت وسائل الإعلام الإسرائيلية في أوائل 2010 أن وزارة الداخلية و"دائرة أراضي إسرائيل" والشرطة قد قرروا مضاعفة أعمال الهدم لمباني البدو في النقب بمعدل ثلاثة أضعاف، وتتساقق الزيادة الملحوظة في عدد عمليات الهدم وأوامر الهدم هذا العام مع ما أوردته هذه التقارير.

معلومات إضافية بشأن التحرك العاجل UA 236/10 رقم الوثيقة: MDE 15/027/2010

تاريخ الإصدار: 12 نوفمبر/تشرين الثاني 2010